

Distr.: General  
28 October 2019  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة الرابعة والسبعون  
البند ٣٤ من جدول الأعمال  
الحالة في الشرق الأوسط

## رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

وفقاً للنظام الداخلي لجامعة الدول العربية، وبصفتي ممثل العراق، الرئيس الحالي لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، أتشرف بأن أحيل إليكم طيّه رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ من المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة (انظر المرفق)\* يحيل بما القرار ٨٤٥٤ المعنون "العدوان التركي على سوريا"، الذي اتُّخذ في الدورة غير العادية لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، التي عُقدت في القاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ (انظر الضميمة)\*.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٣٤ من جدول الأعمال.

(توقيع) محمد حسين بحر العلوم

السفير  
الممثل الدائم

\* يُعمّم بالإنكليزية والعربية فقط.



مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ الموجهتين  
إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهة من بعثة المراقبة الدائمة لجامعة  
الدول العربية لدى الأمم المتحدة

عملا بالممارسة المتبعة من قبل المجموعة العربية بشأن تولي رئيس كل دورة وزارية أو قمة لمجلس  
الجامعة العربية إحالة القرارات ذات الصلة إلى الأجهزة المعنية بالأمم المتحدة بموجب مذكرة أو رسالة رسمية  
من بعثة الجامعة بنيويورك، وعملا بالمادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة، أتشرف بأن أحيل مع هذه الرسالة  
القرار رقم ٨٤٥٤ المعنون "العدوان التركي على سوريا" الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على  
المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقدة بمقر الأمانة العامة بالقاهرة يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر  
٢٠١٩ (انظر الضميمة).

وبناء على ما ورد بالفقرة ٧ من القرار المرفق، أرجو ممتنا إحالة هذه الرسالة وضميمتها إلى الأمين  
العام لإصدارها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ذات الصلة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماجد عبد الفتاح عبد العزيز

السفير

رئيس بعثة نيويورك

القرار رقم ٨٤٥٤ المعنون "العدوان التركي على سوريا" الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقدة بمقر الأمانة العامة في القاهرة يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقدة بمقر الأمانة العامة بالقاهرة بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩،

إذ يؤكد على قراراته على مستوى القمة حول تطورات الأزمة السورية وآخرها قرار قمة تونس رقم ٧٥٨ د. ع (٣٠) بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩،

وإذ يستذكر ويؤكد على القرارات الصادرة عنه حول الانتهاكات التركية للسيادة العراقية وآخرها القرار رقم ٨٤١٨ د. ع (١٥٢) بتاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩،

وإذ يؤكد على أهمية الحفاظ على وحدة واستقلال سوريا، ويشدد على كافة قراراته حول الحل السياسي لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، باعتباره السبيل الوحيد لحل الأزمة السورية وإنهاء معاناة أبناء الشعب السوري الشقيق،

وبناءً على مداخلات السادة أعضاء الوفود والسيد الأمين العام،

يقرر:

- ١ - إدانة العدوان التركي على الأراضي السورية باعتباره خرقاً واضحاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن التي تدعو إلى الحفاظ على وحدة واستقلال سوريا، وخاصة القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، ويعتبره تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي وللأمن والسلم الدوليين، ويؤكد على أن كل جهد سوري للتصدي لهذا العدوان والدفاع عن الأراضي السورية هو تطبيق للحق الأصيل لمبدأ الدفاع الشرعي عن النفس وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.
- ٢ - المطالبة بوقف العدوان وانسحاب تركيا الفوري وغير المشروط من كافة الأراضي السورية، والتأكيد على أن هذا العدوان على سوريا يمثل الحلقة الأحدث من التدخلات التركية والاعتداءات المتكررة وغير المقبولة على سيادة دول أعضاء في جامعة الدول العربية.
- ٣ - الرفض القاطع لأي محاولة تركية وكل المحاولات الأخرى المستهدفة فرض تغييرات ديمغرافية في سوريا عن طريق استخدام القوة في إطار ما يسمى "بالمنطقة العازلة"، باعتبار أن ذلك يمثل خرقاً للقانون الدولي يتعين على المجتمع الدولي مواجهته ومنعه، ويشكل تهديداً خطيراً لوحدة سوريا واستقلال أراضيها وتماسك نسيجها الاجتماعي، والتأكيد على ضرورة احترام القانون الدولي.
- ٤ - تحميل تركيا المسؤولية كاملة عن أي تداعيات لعدوانها على تفشي الإرهاب أو عودة التنظيمات الإرهابية - بما فيها تنظيم داعش الإرهابي - لممارسة نشاطها في المنطقة، ومطالبة مجلس الأمن، وبصفة خاصة الدول دائمة العضوية، باتخاذ كل ما يلزم من تدابير وبشكل فوري لضمان قيام تركيا بتحمل مسؤوليتها فيما يتعلق بعدم السماح بتسلل المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى خارج

سوريا، أو إعادة بناء قدراتهم داخلها، ما سيقوض ما تحقق من انتصارات على الإرهاب ويهدد الأمن الإقليمي والدولي.

- ٥ - تجديد التأكيد على وحدة واستقلال سوريا والتشديد على أهمية البدء الفوري في المفاوضات السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة، خاصة في إطار اللجنة الدستورية التي أعلن عن إنشائها مؤخراً، لتطبيق العناصر الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة السورية وإنهاء معاناة أبناء الشعب السوري، والتشديد على أن لا حل عسكرياً للأزمة، وضرورة اعتماد المسار السياسي سبيلاً وحيداً لتسويتها وحل جميع تداعياتها وبما يضمن التزام القانون الدولي، وتحقيق أمن سوريا وأمن جوارها ودول المنطقة، ويؤدي إلى خروج جميع القوات الأجنبية من سوريا، ويسمح باستعادة سوريا دورها في منظومة العمل العربي المشترك.
- ٦ - مطالبة مجلس الأمن الدولي باتخاذ ما يلزم من تدابير لوقف العدوان التركي والانسحاب من الأراضي السورية بشكل فوري، وحث كافة أعضاء المجتمع الدولي على التحرك في هذا السياق، مع العمل على منع تركيا من الحصول على أي دعم عسكري أو معلوماتي يساعدها في عدوانها على الأراضي السورية.
- ٧ - تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بإجراء اتصالات مع أمين عام الأمم المتحدة، لنقل مضمون قرار مجلس الجامعة وتوزيعه على أعضاء الأمم المتحدة كوثيقة رسمية، والنظر - بالتنسيق مع العضو العربي بمجلس الأمن - في ترتيب زيارة لوفد وزاري عربي مفتوح العضوية إلى المجلس لمتابعة الأمر والعمل على وقف العدوان التركي على الأراضي السورية.
- ٨ - النظر في اتخاذ إجراءات دبلوماسية واقتصادية واستثمارية وثقافية وسياحية وفيما يتعلق بالتعاون العسكري لمواجهة العدوان التركي.
- ٩ - تكليف المجموعة العربية في نيويورك ببحث سبل التصدي للعدوان التركي داخل مختلف أجهزة الأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن، ورفع توصياتها لمجلس جامعة الدول العربية في هذا الشأن في أسرع وقت ممكن.
- ١٠ - تشكيل لجنة عربية لمتابعة "التدخلات التركية في الدول العربية" ورفع توصياتها لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.
- ١١ - الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ القرار وتقديم تقرير إلى المجلس في دورته العادية المقبلة بالتنسيق مع الدول الأعضاء.
- "مع تأكيد دولة قطر على موقفها الثابت بالحفاظ على سيادة سوريا إلا أن الزخم والهبة الملحوظة، من جانب الأمانة في الدعوة لعقد هذا الاجتماع، نفتقدتها بالنسبة لدول عربية شقيقة تنتهك فيها الشرعية والسيادة، إما بقوات خارجة عن الشرعية تارة وإما بقوات ممولة، بكل أسف، من دول عربية تارة أخرى، ومن غير طلب من الحكومة الشرعية، دون أن يحرك مجلسنا ساكناً بشأنها وتبرير تدخل دول عربية في الشؤون الداخلية لدول عربية أخرى تحت ذريعة حماية نفسها من الإرهاب، وتجريم ذلك على دول أخرى يجعلنا أمام سياسة ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين". وعليه، فإن دولة قطر تسجل تحفظها على القرار وتطلب تذييله بنص هذا التحفظ.
- تتحفظ جمهورية الصومال الفيدرالية على القرار.